

الى الموجر اذا كانت الدار موجرة لان الاجارة تصحح للذم
وهذا عند ركافى الجوهرة **قوله** والى المكاتب لانه ما لك يدا
فولاية النقص لانه اني كدر **قوله** الواذا اذن لهم المولى او الولي
في تصح مطالبهم لانهم باذون المحتوا بالحر البالغ ثم بعد الاشياء
تكون المحضومة عند سلطان او نائبه كما في سائر المحضومات
كذاتى كبتين **قوله** حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشياء
برضى عن ضمان وان رد عليه بعيب او بخيار روية او بخيار
شرط لانه انما كان جانيا بترك الصدم مع تملكه منه وبالبيع
زال تملكه منه فخرج من ان يكون جانيا كذا في البرهان
وكذا اني لضمان اصلا ولو جن مطبقا او ارتد او لحق وحلم
بالمائة يعنى وان ما ذكر بعد الاشياء و ثم عاد او افاق
خانية كما في الدر المختار ولا يضمن المشتري ايضا لو لم
يطلب منه حتى لو طلب منه بعد شرائه فسقط يضمن لانه
تمت بيع مع التمكن منه بعد طلب كذا في كشمى وصح
في الكافي بان قبض المشتري المبيع ليس شرطا كذا افاده في
الدرر وفي الجوز اخر ولو باع صاحب الميزاب والروشن
الدار وقبضها المشتري فوقع على رجل فقتله فالضمان على
البايع وكن اذا وضع خشبة في طريق فباعها وبن اليه
منها وترها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على
البايع لقعد يد بالوضع ولم يتفسخه بالبيع صحح به في الدرر
قوله يكون في رقبته ان كان مالا لان لعاقلة لا تعقل المالا قاله

بدر

Copyrighted material

University